أسس التنظير النحوي ومناهجه

د/ عبد العلبم بوفاتح
جامعة الأغواط – الجزائر

يقوم التنظير النحوي في مجمله على عدة أسس وقواعد، وتحكمه ضوابط نستطيع أن نتبينها من خلال متابعتنا لمختلف القضايا النحوية التي يتناولها النحاة في معالجاتهم للمسائل النحوية. ويمكن أن نجمل هذه الأسس فيما يأتي :

الأصلية والفرعية :

تبدأ فكرة الأصلية والفرعية في علوم اللغة العربية منذ نشأتها . ولعلها تتجلى أكثر في مجال النحو العربي الذي كان ظهوره صوناً للّسان العربي من ظاهرة اللّحن والعُجمة التي تفشّتْ فيه ، ممّا أدّى إلى الخوف على القرآن الكريم من التحريف فكان ذلك دافعاً قوياً لظهور علم النحو الذي كان أساسه الأول هو الإعراب لإبعاد اللحن وتحاشيه.

وقد استعمل مصطلح " الأصل " و " الفرع " منذ البدايات الأولى للنحو العربي ، إذ تنقل الروايات أنّ أبا الأسود الدؤلي هو أوّل من أصّل العربية ووضع لها القياس ، وأنّ الناس قد تعلموا منه العربية ففرّع لهم أصولها...([1])

والروايات من هذا القبيل كثيرة لا نريد أن نسهب فيها ، ولكننا نستنتج من خلالها أنّ فكرة الأصلية والفرعية رافقت نشأة النحو العربي خطوة خطوة ، وهذا يبرز أنّ التنظير النحوي يقوم على هذا الأساس الأول الذي لا يمكن إغفاله عند الكلام على بدايات النحو الأولى ، وكذلك في معالجة مسائلة وتحليلها ، على اختلافها وتنوعها.

وتتجلى فكرة الأصلية والفرعية في مختلف علوم اللغة العربية منذ العصور الأولى للتنظير اللغوي ، بدءاً من علم الأصوات إلى علم الصرف والنحو ، وما يتعلق بالمعاني في مجال البلاغة والمجال الدلالي عموماً..

ففي مجال الأصوات ، مثلاً ، نجد التنظير الصوتي في بداياته يقوم على أساس الأصل والفرع ، انطلاقاً من البنية الحرفية للّغة العربية التي جعلها نحاة العربية تقوم في أصلها على تسعة وعشرين (29) حرفاً ، ولكنها تتجاوز هذا العدد إلى خمسة وثلاثين (35) حرفاً ، بعد إضافة ستة (06) حروف فرعية إليها مستقاة من الأصول ، وهذه الحروف الفرعية كثيرة ، منها: النون الخفيفة ، والهمزة التي بين بين ، والألف التي تُمال إمالة شديدة ، والشين التي كالجيم ، والصاد التي تكون كالزاي ، وألف التفخيم . وحدد علماء العربية قيمة هذه الحروف الستة ومجال استعمالها بأنها مستحسنة في قراءة القرآن ، كما أنها مستحسنة في مجال الشعر.

وقد يصل عدد حروف العربية إلى اثنين وأربعين (42) حرفا ، بعد إضافة ثلاثة عشر (13)حرفاً إليها ، وهي: الكاف التي بين الجيم والكاف ، والجيم التي كالكاف ، والجيم التي كالشين ، والضاد الضعيفة ، والصاد التي كالسين ، والطاء التي كالتاء ، والظاء التي كالثاء ، والباء التي كالفاء .غير أن هذه الحروف ليست مستحسنة في قراءة القرآن ولا في الشعر.. ([2])

فهذه الحروف الفرعية ، في العربية ، التي مجموعها تسعة عشر (19) حرفا مصنفة إلى قسميْن ، أولهما : الحروف الجيدة ، وهي الحروف الستة الأولى التي ذكرناها آنفاً ، ثانيهما : الحروف الرديئة ، الثلاثة عشر الباقية. غير أن كل هذه الحروف منبثقة عن الأصل الذي هو الحروف التسعة والعشرون المعروفة في الألفبائية العربية على اعتبار أنها

ألأصل وما عداها فرع عنها. ولو عدنا إلى أنواع الحروف (الأصوات) من حيث الترقيق والتفخيم لوجدنا أنّ الأصل فيها هو الترقيق ، والتفخيم فرع عنه.

وفي مجال علم الصرف تقوم ظاهرة الاشتقاق ، مثلاً ، على مبدأ الأصلية والفرعية ، إذْ تعود المشتقات إلى أصل واحد هو الحروف اللاّزمة الثابتة التي لا تنفك عن الكلمة مهما تصرفتْ ، وأمّا الفرع فهو ما سوى هذه الحروف من الزيادات التي تغيّر بنية الكلمة . ويترتب على هذا الانتقال من البنية الأصلية إلى البنية الفرعية للكلمة انتقال من المعنى الأصلي إلى معان فرعية تبعاً لتنوّع صيغة الكلمة بحسب ما يطرأ عليها من زيادات .

وفي باب الأفعال جعل علماء الصرف الأفعالَ الصحيحةَ أصولاً والمعتلّةَ فروعاً عنها تُقاس عليها . ([3]) وجعلوا مباني صرفية متعددة وأخضعوا كلاًّ منها لوزن خاص به ، وفي حال تغيُّر حرف من حروف الصيغة يردّونه إلى أصله الذي يقاس عليه..

ومن جهة أخرى جعل الصرفيون صيغة المذكر أصلاً وصيغة المؤنث فرعاً عنه ، كما جعلوا المفرد أصلاً للمثنى والجمع ، وجعلوا الفعل الماضيَ أصلاً للمضارع والأمر.

وإذا جئنا إلى علم النحو وجدنا ظاهرة الأصلية والفرعية أساسا من أهمّ ما يقوم عليه النحو العربي ، فلا يكاد باب من أبوابه يخلو من هذه الظاهرة ، وذلك بدءاً بالحروف والأدوات التي جعلوها عدة فروع مبنية على أصل واحد هي الحرف أو الأداة الرئيسة التي سموها (أمّ الباب) كما هو الشأن في الحروف والأدوات العاملة في باب الإعراب بحالاته المختلفة .

ويقوم مبدأ القياس في النحو على فكرة الأصلية والفرعية ، إذ القياس عند نحاة العربية هو قياس أصل على فرع . أو هو " حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه ." ([4]) والأصل أو المنقول هو السماع ، أمّا الفرع أو غير المنقول فهو ما يُقاس

على المسموع من كلام العرب . وما أكثر ما هنالك من أمثلة عن القياس في النحو العربي تستعصي على العدّ . بل إنّ النحو قائم على القياس ،" وإنّ إنكار القياس في النحو لا يتحقق لأن النحو كلّه قياس ، ولهذا قيل في حدّه: النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب." ([5])

ويقوم القياس على أركان أربعة هي : المقيس عليه : وهو الأصل ؛ والمقيس : وهو الفرع ؛ والحُكْم هو ما ثبت استعماله عند العرب كالإعراب (رفعاً ونصباً وجرّاً وجزماً) ؛ والعلّة الجامعة : وهي ما يُعلَّل به الحكم . والعلل نوعان : علل تنبع من الظاهرة النحوية ذاتها ، وهي التي لا مجال فيها لإعمال الفكْر والبحث ، وإنما هي جزء ثابت ملازم لكلام العرب لا ينفك عنه ؛ وعلل يهتدي إليها النحاة ويستنبطونها اعتماداً على براعتهم ومهارتهم في تفسير مختلف الظواهر اللغوية تفسيراً يتلاءم مع ما يرمون إليه من الأغراض والمقاصد من كلامهم.

وسنورد مثالاً كافياً لبيان قياس الفرع على الأصل ، بما قاله ابن الأنباري من " مثل أن تركّب قياساً في الدلالة على رفع ما لم يُسَمّ فاعله فتقول : اسمٌ أُسند إليه الفعل مقدَّماً عليه ، فوجب أن يكون مرفوعاً قياساً على الفاعل. فالأصل هو الفاعل ، والفرع هو ما لم يُسَمّ فاعله ، والحُكْم هو الرفع ، والعلّة الجامعة هي الإسناد . والأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل ، وإنما أُجْريَ على الفرع الذي هو ما لم يُسَمّ فاعله بالعلّة الجامعة التي هي الإسناد." ([6])

ونتابع الكلام عن أهمية مبدأ الأصلية والفرعية في التنظير النحوي لنقول إنّ هذه الظاهرة قد وجدتْ مع النحو، بل هي ظاهرة مطّردة في كل الكلام العربي قبل أن يهتدي ليها النحاة ، فهو لا يكاد يخلو منها . ويمكن أن نقابل بين ثنائية الأصل والفرع وثنائية أخرى تتمثل في الكلام العربي الأصيل (على السليقة) وما استنبطه النحاة من قواعد

استقوها من هذا الكلام . وهذا ما أشار إليه ابن خلدون من أنّ " النحاة استنبطوا من مجاري كلام العرب قوانين لتلك الملكة مطّردة شبه الكلّيات والقواعد يقيسون عليها سائر أنواع الكلام ، ويلحقون الأشياء بالأشياء مثل أنّ الفاعل مرفوع والمفعول منصوب والمبتدأ مرفوع.." ([7]) فالملكة التي يتكلم عنها ابن خلدون هي الكلام العربي على الفطرة والسليقة ، ذلك الكلام الذي يمثل المادة اللغوية الخام التي جمعها اللغويون وانطلق منها النحاة يستنبطون القواعد ويسنّون القوانين . فالكلام العربي أصل وما استُمدَّ منه من القواعد فرع عن هذا الأصل.

وإذا نظرنا إلى ما كان بين النحاة الذين كانوا حرّاساً أمناء يذودون عن حمى العربية من خلال تقويم الألسنة والتصدّي لظاهرة اللحن من جهة ، والشعراء الذين كانوا يتصرفون في الكلام بما يخالف النظام النحوي من خلال كسرهم للقواعد والقوانين التي استنبطها النحاة ، إذا نظرنا إلى ما كان بين هؤلاء وأولئك تبيّن لنا أنّ النحاة كانوا متمسكين بالأصول والقواعد التي ينبغي الالتزام بها كرفع ما يقتضي الرفع ونصب ما يقتضي النصب وجر ما يقتضي الجر وجزم ما يقتضي الجزم ، في حين كان الشعراء يتصرفون في هذه الأصول والقواعد بحجة أنّ الشعر يسوغ لهم هذا الخروج عن قوانين النحو وسننه ، وخصوصاً إذا علمنا أنّ هؤلاء الشعراء هم ممّن يستشهد بشعرهم كاالنابغة والفرزدق مثلاً . فممّا كان بين الفرزدق الشاعر وعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي النحوي (ت: 117هـ) الذي قيل إنه كان " أول من بعج النحو ومدّ القياس وشرح العلل "([8]) ينبئ عن أنّ النحاة تمسّكوا بالقواعد (الفرع) التي استنبطوها من الكلام العربي (الأصل). فما كان من الكلام مخالفاً لهذه القواعد فهو مخالف للأصل ويجب تصحيحه. فقد قال الفرزدق : ([9])

وعضّ زمان يا ابن مروان لم يدعْ ** من المال إلاّ مسحتاً أو مجلفُ

فردّ عليه عبد الله ابن أبي إسحاق الحضرمي ذلك قائلاً له: " على أيّ شيء ترفع (أو مجلفُ) ؟ فقال الفرزدق – وكان بينهما خصومة وتنافس–: على ما يسوؤك وينوؤك.." ([10]) والأمثلة من هذا القبيل كثيرة بين الفرزدق والحضرمي وغيرهما. ([11])

العمل النحوي :

قبل مناقشة فكرة العمل النحوي يجدر بنا أن نعرف المراد بها في عُرْف النحاة، لأنّ فهم هذه الفكرة لدى متقدّمي النحاة لم يكن تماماً كالذي نجده عند متأخريهم الذين جعلوا العمل النحوي قائماً على ركنيْن هما (العامل والمعمول) بحيث يؤثر الأول في الثاني فيوجب له إعراباً معيناً. وقد قرروا أنّ العامل " هو الكلمة الملفوظة أو المقدرة التي تملك القدرة على التأثير في الكلمات التي تقع بعدها من الناحيتيْن الشكلية والإعرابية ، أو هو ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب.." (12) والعامل " كذلك وصف للحرف الذي يعمل فيما بعده وهو بذلك مقابل للحرف العاطل. والحرف العامل قسمان: قسم خاص بالأسماء ، وهو حروف الجر ، والحروف المشبهة للأفعال ، مثل: (إنّ وأخواتها) ؛ وقسم خاص بالأفعال ، وهو حروف الجزم والنصب ." ([13])

وقسّموا العامل إلى لفظي ومعنوي: فالعامل اللفظي " هو ما كان ملفوظاً في الكلام ، كحروف الجر والجزم والأفعال بكل أنواعها وأقسامها ، وإنّ وأخواتها ؛ والعامل المعنوي هو ما لم يكن ملفوظاً في الكلام ، وإنما هو معنى يُعْرَف بالقلب. ([14]) كالابتداء الذي نُسبَ إليه رفع المبتدأ ، والتجرُّد الذي نُسب إليه رفع الفعل المضارع . وينقسم العامل اللفظي إلى: زائد وغير زائد . فأمّا الزائد فمثل الحروف الجارة في نحو: (بحسبك درهمٌ) ، و (هل من خالق غيْر الله) وكذلك الشبيه بالزائد، مثل (رُبَّ) و (لعلّ) الجارّة. وأمّا غير الزائدة فبقية العوامل من أفعال أو أسماء أو حروف. وقد يكون العامل مقدّراً غير

ملفوظ ، وذلك لفهمه من السياق أو لدلالة عامل آخر عليه، كما في الاشتغال. وتأثير العوامل في مدخولاتها ينحصر في الرفع والنصب والجر والجزم ، وما قد ينوب عن الجزم من حذف" ([15])

وأمّا المعمول فهو " مدخول العامل ومدار تأثيره ، ويُطلَق على الفاعل والمفاعيل بكل أنواعها ، والأسماء المنصوبة بالنواسخ وأخبارها ، وخبر المبتدأ في رأي من يقول: إنّ المبندأ رافع له ، وكذلك المجرورات بالحروف أو بالإضافة ، وكل ما قدر لرفعه أو نصبه أو جرّه أو جزمه عاملٌ محذوفٌ أو نائبٌ عنه." ([16])

وقد عرفت قضية العمل النحوي جدلاً كبيراً لدى المحدثين من النحاة ، غير أنّ هذا الجدل كان عقيماً في مجمله إذْ لم يفض إلى نظرية نحوية علمية يمكن أن تكون بديلاً عن نظرية العامل التي بُنِيَ عليها النحو العربي. ولم تكن دعوات رفض فكرة العمل النحوي إلاّ ترديداً لما جاء به ابن مضاء القرطبي الذي ردّ هذه الفكرة مدّعياً أنّ رأيه امتداد لرأي ابن جني في أنّ العمل إنما هو للمتكلم لا لغيره. غيْر أنّه جانب الصواب في تفسيره لرأي ابن جني، كما أنه لم يأت بمنهج بديل ، فبقي رأيه معارضةً بخير دليل.. وعلى هذا ظلّ النحو العربي قائما على أساسه الراسخ الذي لم يتزعزع بمحاولات هدمه . ولا نريد أن نخوض في هذه القضية لذاتها ، وإنما مرادنا هو بيان حقيقة العمل النحوي لتصحيح مفهومه لدى الدارسين .

إنّ العامل في نظرنا هو " ضرب من التعلُّق النحوي ، بل هو أساس التعلُّق في العربية ، وهو أبرز مظاهره باعتباره نابعاً من طبيعة اللغة ؛ أي أنّ العمل أمرٌ طبيعي في اللغة أيّاً كان موقفنا منه أو تفسيرنا له . والذين يرفضون العامل في اللغة إنما يرفضون في الحقيقة استعمال هذا المصطلح ويعارضون الفهم لهذه الظاهرة اللغوية لا الظاهرة في ذاتها . وعليه ، فإنّ العمل النحوي حقيقة موجودة في اللغة سواء أخذنا بمصطلحه القديم أم

جعلنا له مصطلحاً جديداً.. وقد وجدنا بعض الذين يعارضون فكرة العامل يستعملون مصطلحات مرادفة له ، كأنْ يقولوا مثلاً: هذا الفعل مجزوم اقتضاءً لحرف الشرط (إنْ) ، وهذا الاسم مجرور اقتضاء للحرف (مِنْ) إلى غير ذلك.. فهم لم يغيّروا إلاّ المصطلح من (العمل) إلى (الاقتضاء) وأمّا طبيعة العمل فباقية لأنها جزء من اللغة نفسها.. وكذلك فعل ابن مضاء حين ثار على النحاة في رفضه للعامل . لكنه حام حول المسألة من كل جهة ولم يستطع أن يغيّر منها شيئاً .." (17)

ولقد وصف أحمد أمين عمل ابن مضاء بالهدم إذْ يقول : " .. أمّا الأسس التي بني عليها النحو مثل بنائه على العامل فلم يغيّر منه شيء ، نعمْ ، حاول ابن مضاء الأندلسي أن يغيّر ذلك ولكنه هدم ولم يبْن." (18)

وكذلك ما كانت محاولات المحْدثين غير موفقة في هذا الشأن لأنها " لم تنطلق من أساس علمي ثابت ولم تؤلّف نظاماً متكامل الجوانب ، بل إنّ بعضها لم يزد النحو إلاّ تعقيداً." (19)

نستخلص ممّا سبق أنّ فكرة العامل موجودة في صميم الفكْر النحوي ، بل هي قوامه وأساسه ، وليستْ ظاهرة طارئة عليه من افتعال النحاة كما يعتقد بعضهم. وإنّما الشأن في كيفية فهم هذه الفكرة وتفسيرها تفسيراً يتلاءم مع طبيعة اللغة كما بيّنّا آنفاً . ونحسب أنّ الذي جعل بعض المحدثين يثورون على هذه النظرية هو ما كان من مبالغات بعض النحاة المتأخرين الذين ذهبوا في تفسيرها كلّ مذهب إذْ جعلوا العامل أقوى من المعمول ، ووسموا بعض المتعلقات بالضعف وفضّلوا بعض العوامل على البعض الآخر ، وراحوا لا يقيمون أهمية للعلاقات القائمة بين وحدات التراكيب إلاّ من خلال تأثيرها في غيرها . والحقّ أنّ النظر إلى هذه الفكرة من جهة التلعلّق الحاصل بين الوحدات يوضّحها أكثر ، وهذا ما نجده عند عبد القاهر الجرجاني الذي تحدث في الدلائل عن هذا التعلّق

بين الاسم والفعل والحرف ، وأسهب في بيان أسرار العلاقات بين وحدات التراكيب ، وقيمتها من خلال هذا التعلّق..

لقد اعتدّ النحاة كثيرا بفكرة العمل النحوي ، فنحن إذا تصفحنا كتب النحو العربي وجدناها " تقسّم موضوعاتها بحسب العوامل المؤثرة ، ومنها عوامل مؤثرة في الأسماء وعوامل مؤثرة في أفعال، وقد كان للحرف نصيب كبير من هذه العوامل.. وانّ بعضهم قسّم هذه الحروف إلى عاملة وغير عاملة ، وبنى بعض أبواب كتابه في ضوء ذلك، وهذه جميعاً نتائج توصل إليها النحاة من استقرائهم للغة العرب."([20]) ولكنهم يتجاوزون حدود الاستقراء أحياناً إلى إيجاد تعليلات لتفسير بعض الظواهر اللغوية ، وهذا هو الجانب الذي يجدر أن تثار حوله المناقشة.

نستطيع أن نستخلص إذاً أنّ العمل النحوي هو أساس النظام النحوي العربي ، ولكن ليس على الطريقة التي فهمه بها بعض النحاة المتأخرين ، وإنما على طريقة أوائل النحاة من أقران الخليل وسيبويه ، أولئك الذين أحسنوا تفسير الظواهر اللغوية تفسيراً يستجيب لطبيعة اللغة لأنهم اعتمدوا في ذلك على الأصل الأول للغة، ألا وهو السماع والنقل من أفواه العرب الفصحاء ، فكان استنباطهم للقواعد نابعاً ، في المقام الأول ، من أصول اللغة ذاتها لا من اجتهادهم وتصرفهم فيها.

الإعراب والبناء :

الإعراب في اللغة هو الإبانة والإفصاح . ونجد لدى للإعراب ثلاثة معان: أحدها: الإبانة ، وهو مأخوذ من قولهم: (أعرب فلان عن حجته : أي بيّنها) ومنه قوله صلى الله عليه وسلم: (الثيّب تُعربُ عن نفسها)؛ والثاني: هو التغيير ، وهو مأخوذ من قولهم: (عرِبْتُ وأعجمْتُ الكتاب : أي أزلْتُ عُجمته) ؛ والثالث: هو التحبُّب، يقال: (امرأة عروب: إذا كانت متحببةً إلى زوجها) ومنه قوله تعالى:" عُرُباً

أتراباً"[الواقعة/37]. وزاد أبو حيان على هذه المعاني معنى آخر هو (الانتقال) ومنه: عربت الدّابة في مرعاها: أي جالتْ وأعربها صاحبه بمعنى أجالها.. ([21])

وأمّا في الاصطلاح فالإعراب عند النحاة هو تغيُّر حركات أواخر الكلمات بحسب العوامل الداخلة عليها. فهم ربطوه بالحركات وقابلوا بينه وبين البناء. وقد جعل سيبويه الضمّ والكسر والفتح والوقف أو السكون علامات للبناء، كما خص الإعراب بعلامات أخرى هي الرفع والجر والنصب والجزم. ([22]). ولكن سيبويه لم يتمسّك بحركات الإعراب وحسب ، وإنما اهتمّ بالسياقات والدلالات التركيبية ، وهذا الأساس الذي بنى عليه سيبويه منهجه النحوي لم يبق كما كان في عصره ، إذ ضيّق بعض المتأخرين من النحاة مفهوم الإعراب وقصروه على حركات الأواخر من غير إمعان النظر في معاني التراكيب ودلالاتها بحسب علاقاتها فيما بينها، فاهتمّوا بالصناعة النحوية أكثر ممّا اهتمّوا بالمقاصد والأغراض والمعاني المستفادة من التراكيب.

وقد جعل النحاة الإعراب للاسم المتمكّن، في مقابل البناء لغير المتمكّن. فالمتمكّن من الأسماء هو المعْرَب. وتضمّ المعربات الاسم الذي لا يلتبس بالحرف أو الفعل ؛ والفعل المضارع غير المتصل بنون النسوة أو نوني التوكيد. وجعلوا للإعراب علامات أصلية هي: الضمة للرفع والفتحة للنصب والكسرة للجر في الأسماء والسكون للجزم في الأفعال. وقد تنوب عنها علامات فرعية تتمثل في بعض الحروف كالواو التي تنوب عن الضمة في جمع المذكر السالم ، والألف التي تنوب عن الضمة في المثنى وتنوب عن الفتحة في الأسماء الخمسة ، والياء التي تنوب عن الفتحة والكسرة في المثنى وجمع المذكر السالم.

وقد ينوب ذكْر حروف فرعية أو حذفها عن الحركات الأصلية فمن حيث الذِّكْر ينوب ثبوت النون في الأفعال الخمسة عن الضمة في حال رفعها ..

ومن حيث الحذف ينوب حذف النون عن الفتحة في حال نصب الأفعال الخمسة وعن السكون في حال جزمها. كما ينوب حذف حرف العلّة في الأفعال المعتلة عن السكون في حال جزمها.

وقسّم النحاة الإعراب إلى ظاهر ومقدَّر ومحلّي . فالظاهر يكون بعلامات ظاهرة تثبت في أواخر الكلمات المعربة ، والمقدَّر يكون بتقدير هذه العلامات على الأواخر من غير إظهارها . وأمّا المحلّي فيكون باستحضار أصل الحُكْم الإعرابي..

إنّ هذه الأسس التي بنى عليها النحاة قواعدهم في باب الإعراب هي أسس تخضع لمنهج علمي رياضي ، منطقي في بعض الأحيان ، يقوم على التقابل والتناظر ، وهذا من شأنه أن يزيد من ضبط هذا العلْم من غيْر أن يحدّ من تطوّره ومحاولات إثرائه.

وعلى هذا يمكن القول إنّ النحو العربي له جانبان أساسيان: جانب علمي رياضي وجانب دلالي فنّي. بحيث يقوم الأول على الأسس التي بيّنّاها آنفاً ، وتتجلى في القياسات النحوية والصيغ والأوزان المطّردة ، في حين يقوم الجانب الثاني على مراعاة دلالات التراكيب وأغراض المتكلمين ومقاصدهم..

والحديث عن الإعراب هو حديث عن العمل النحوي بالضرورة ، وهذا يفضي بنا إلى الحديث عن مبدأ التعلُّق النحوي الذي اشرنا إليه ، لأنّ العلاقات بين وحدات التركيب هي التي تنتج المعنى المراد ، وانطلاقاً من هذه العلاقات التفاعلية بين أجزاء التراكيب يتّسع مجال النحو ليكون من أبرز آليات تحليل النص.

هذا ، وإنّ الفهم الصحيح للإعراب في جانبه الثاني يؤدّي إلى إثراء الدرس النحوي وتطويره ليُسْهم في بناء النص ويكشف عن تنوعاته التركيبية وما يكتنفها من الأسرار، على اعتبار أن الإعراب من أبرز مظاهر النحو، وهو يمثل قوام العربية ويعكس زينتها التي تنفرد بها. وقد أدرك علماء العربية هذه الحقيقة من أنّ العربية " لها الإعراب

الذي جعله الله وشياً لكلامها وحلية لنظامها وفارقاً في بعض الأحوال بين الكلاميْن المتكافئيْن والمعنييْن المختلفيْن كالفاعل والمفعول.. فلو أنّ قارئاً قرأ قوله تعالى: " فلا يحزنك قولهم . إنّا نعلم ما يسرّون وما يعلنون." [يس/76] وترك طريق الابتداء (أي بوصل الآية من غير وقف مع فتْح همزة: أَنّ) لكان ذلك ضرباً من اللحن لا تجوز الصلاة به ولا يجوز للمأمومين أن يتجوزوا فيه. ([23])

لقد تجاوز ابن قتيبة حدود أواخر الكلمات – في فهمه للإعراب — إلى غير ذلك ممّا يؤدّي إلى تغيير المعنى، فالفتحة تناسب الوصل والكسرة تناسب الوقف ، والصواب هو قراءة الوقف. وهذا دليلٌ على أنّ الإعراب هو الإبانة عن المعاني ليس من خلال أواخر الكلمات فقط، بل من خلال كل ما من شأنه أن يؤدّي إلى تغيير المعاني والدلالات على مستوى التراكيب. وهنا ينبغي الرجوع إلى المعنى اللغوي الذي – وهو الإبانة والإيضاح والإفصاح عن المعاني – لنستمدّ منه حقيقة الإعراب وندرك كنهه وقيمته ، إذ لا تكون الإبانة عن المعاني بحركات الأواخر وحدها.

وأمّا البناء الذي هو نظير الإعراب إذ لا يُفهم أحدهما إلاّ من خلال الآخر فهو قائم على عدم تنوُّع الحركة وتغيّرها ، أي أنه يعني لزوم الكلمة حالة واحدة وعلامة واحدة لا تتغير بتغيّر العوامل ، وهذا على عكس الإعراب. ويشمل البناء ثلاثة أنواع من الكلمات هي: الحروف؛ والفعل الماضي وفعل الأمر والفعل المضارع في حال اتصاله بنون النسوة أو نوني التوكيد؛ وبعض الأسماء ومنها الضمائر وبعض الظروف وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة ما عدا ما كان منها بصيغة المثنى.

والملاحَظ بين الإعراب والبناء أنّ ثمة اتصالاً بين العلامات الأصلية في الإعراب وظاهرة البناء ، وذلك على الرغم من أنّ الإعراب عكس البناء. ويتضح هذا الاتصال في كون البناء محدداً بحركات الإعراب. فالبناء على الضم يأتي من لزوم آخر الكلمة المبنية

علامة الرفع التي هي– حسب الأصل– علامة إعراب في الأسماء وعلامة بناء في الأفعال؛ والبناء على الفتح هو لزوم لآخر الكلمة المبنية علامة النصب ؛ والبناء على الكسر هو لزوم الكلمة المبنية علامة الجرّ .. وأمّا في الأفعال– حيث إنّ البناء هو الأصل– فليس إلاّ البناء ، وعليه فإنّ هذه الحركات هي علامات بناء فقط ، إذ تبقى الضمة للبناء على الضم ، والفتحة للبناء على الفتح ، والكسرة للبناء على الكسر ، والسكون للبناء على السكون.

وإذا علمنا أنّ الإعراب أصلٌ في الأسماء والبناء أصلٌ في الأفعال تبيّن لنا أنّ سبب الإعراب للأسماء المتمكنة والفعل المضارع المرفوع والمنصوب والمجزوم إنما هو وجود عناصر لغوية سابقة لها ومؤثرة فيها.. في حين أنّ بناء الفعل الماضي وفعل الأمر والفعل المضارع المقترن بنون النسوة أو نوني التوكيد (الثقيلة والخفيفة) إنما هو عدم وجود هذا العنصر اللغوي السابق لهذه الكلمات.

ويمكن اعتبار الإعراب أصلا والبناء فرعا عنه ، لأنّ الأصل في التراكيب هو التنوُّع والتغاير والتمايز من جهة المعاني. وما دام الإعراب تغيُّراً في الحركات بسبب العوامل فإنّه موافق للأصل، إذْ إنه يؤدّي إلى تنوّع دلالات التراكيب. وعلى هذا فلا يمكن الكلام عن البناء إلاّ من خلال مقابلته بأصله الذي هو الإعراب.

هذا، وإنّ الأسس التي ذكرناها ههنا تمثل في نظرنا أهمّ الدعائم التي يقوم عليها التنظير والتقعيد في النحو العربي. فلا تكاد تجد مسألة أو قضية تخلو منها نظراً أو تطبيقاً.. ولكنّها ليستْ هي كلّ ما ينبني عليه البحث النحوي، بل إنّ ثمة دعائم أخرى لا يمكن تجاوزها تُسهم في بناء صرح النحو العربي، سواء منها ما يدخل تحت هذه الدعائم ، أو ما يتقاطع معها ، وقد تعرضنا لبعضها..

ثانياً : مناهج التنظير لدى النحاة

إنّ المتتبّع لجهود النحاة في مجال التنظير والتقعيد يمكن أن يقف على عدة مناهج متداخلة ومتكاملة فيما بينها، أبرزها: المنهج الوصفي الاستقرائي، والمنهج التعليمي، والمنهج العقلي المنطقي.. وهي كلها صالحة للدرس النحوي بحسب أبوابه وموضوعاته ، إضافة إلى الدوافع التي ألجأت النحاة إلى سلوك هذا المنهج أو ذاك. ويمكن أن نوضح هذه المناهج فيما يأتي:

المنهج الوصفي الاستقرائي :

يقوم المنهج الذي سلكه أوائل النحاة في تعاملهم مع المادة اللغوية المحصّلة لديهم على الوصف والاستقراء ، إذ انطلقوا من عينات لغوية خلال فترة زمنية معينة في رقعة مكانية محددة ، وفق شروط معينة . فلم يأخذوا بكل لغات القبائل ، ولم يكن زمن الأخذ مطلقاً، ولم يأخذوا بكلّ ما يرد إليهم من غير تحقيق.

لقد كانت البداية بجمع المادة اللغوية ، وهذه المهمّة أوكلت إلى علماء اللغة الذين قاموا مسحوا الأقطار وجابوا الأمصار من أجل إعداد مدونة صحيحة ثابتة مستخلصة من التراث اللغوي الفطري الذي كانت البوادي العربية منابعه الرئيسة. فكانت بداية الوصف إذاً من اللغويين في جمعهم لمواد اللغة كما نطقها العرب الأقحاح في بيئاتهم الصافية .

ولعل ما قام به أبو عمرو بن العلاء والأصمعي وأمثالهما من مجالسة الأعراب ومخالطتهم في بواديهم خير دليل على أن الخطوات الأولى في جمع المادة اللغوية كانت وصفية خالصة.. وكذلك أسهم النحاة إلى جانب اللغويين في إعداد المدونات التي اعتمدوا عليها في تنظيرهم ؛ وكانوا لا يأخذون بلغة القبائل المحاذية لبلاد الفرس والروم مثلاً ، أو القبائل التي اختلط فيه العرب ببعض العجم ، وهذا حرصاً منهم على نقاء

المادة وصفاء المأخذ ، حتى يتم تأسيس نظرياتهم على أساس علمي رياضي، فتأتي هذه النظريات مستمدة من لغة العرب الفصيحة الصاقية التي لا تشوبها العجمة أو اللحن.

ومن الوصف لما تمّ جمعه من المادة اللغوية انتقل النحاة إلى استقراء هذه المادة وتحليلها عن طريق التنظيم والتصنيف ودراسة المكونات وتحديد التشابهات والفروق بين أجزائها.

وقد جاء وصف النحاة واستقراؤهم للمادة اللغوية على قدر كبير من الدقة العلمية التي تدل على ما وصل إليه الفكر العربي من نضج ورقيّ. ولعل ما نعرفه من جهد الخليل في تنظيم مفردات اللغة وتصنيفها بطريقة علمية استقصائية رياضية خير دليل على ذلك ، فقد أحصى اثني عشر مليونا من هذه المفردات ، وحدّد المستعمل منها والمهمل . وقد كان اعتماد الخليل في عمله هذا على لغة العرب الفصحاء ، وهذا دليل على قوة التحرّي ومدى الدقة في المنهج المتبع .

ولعلّ ما تحصّل لدى نحاة العربية من العلم والفهم من خلال تأثرهم بمناهج العلوم الإسلامية وصناعة المعاجم كان له أثره البارز في توجيه منهجهم تلك الوجهة الوصفية الاستقرائية. وهذا دليل على أنّ نحاة العربية لم يتأثروا بغيرهم من الأمم الأخرى في بحوثهم وجهودهم التنظيرية في النحو ، وإنما كان لهم منهجهم العربي الخالص انطلاقاً من فطرتهم وسجيتهم . وهذا يدحض ما يدّعيه بعض المغرضين الطاعنين في العقلية العربية وفي أصالة المنهج العربي خلال العصور الأولى .

ويذهب كثير من الباحثين المحدثين إلى أنّ نحاة العربية أقاموا دراستهم على أساس المنهج الوصفي ، انطلاقا من وصف الظواهر اللغوية كما هي ، أي أنّ تصنيفهم للمادة اللغوية كان على أساس وصفي تقريري ، وأنّ ما اتُّهم به النحاة من التأثر بالمناهج

الأخرى إنما يسلّط على الأعمال المتأخرة ، أمّا الأعمال المتقدمة فإنها تمثّل المنهج الوصفي التقريري بكل وضوح ، كما نجد لدى سيبويه في كتابه.([24])

لقد استمرّ المنهج الوصفي في البحث النحوي على امتداد القرون الأولى للهجرة.وهي التي تشمل عصور الاحتجاج ([25]) وهذا المنهج هو الذي توارثه النحاة جيلاً بعد جيل ، وهو ما يظهر من خلال تلك النماذج الوصفية التي اعتمدها نحاة العربية ، من أمثال الخليل وسيبويه وأترابهما . ولعلّ ما يزخر به كتاب سيبويه من العبارات الوصفية التي تقوم على استقراء المادة اللغوية واستخلاص النتائج من خلالها يزيل كل ما يُثار من شبهات حول أصالة المنهج العربي في البحث النحوي.

إنّ البحث النحوي المنظَّم قد اقترن ، منذ بداياته الأولى ، بالتنظير الذي تجلّى فيه الجانب النظري مشفوعا بالتطبيق ؛ فكان الوصف يمثل الخطوة الأولى التي رافقتْ جمع المادة اللغوية من أفواه العرب الفصحاء المُحْرِمين ، وذلك من أجل ضمان عربية خالصة لا يشوبها لحن أو تحريف . وما أكثر الأمثلة على ذلك من كتاب سيبويه ، إذ نجده يقول: " تقول العرب... وهو عربيّ جيّد... وسمعت بعض العرب ممّن يوثق بعربيتهم...وقد ذكر لي بعضهم... وسمعت الخليل ويونس... وزعم الخليل أنّ العرب تقول... وزعم يونس أنّ ناساً من العرب يقولون... " وغير هذه العبارات كثير ، ممّا يدلّ على الاعتماد على مبدأ السماع في المقام الأول ، وذلك إمّا انطلاقاً من روايته هو لما سمعه عن العرب ، وإمّا انطلاقاً ممّا رواه غيره من النحاة كالخليل ويونس اللذيْن تردّد ذكرهما كثيراً في الكتاب ؛ وهذا كلّه عين الوصف.. ثم يليه الاستقراء الذي تتمّ من خلاله عملية التنظير واستنتاج القواعد ، وبهذا كانت القواعد في أول الأمر مستمدة من المادة المستقرأة لا من ادعاءات النحاة واختراعهم كما يزعم بعض الباحثين . ولما كانت المسائل التنظيرية وما ترتب عليها من الأحكام النحوية في أول أمرها بحاجة إلى إيضاح وبيان لجأ

نحاة العربية إلى المنهج التعليلي لتفسير مختلف الظواهر النحوية ، وفي هذه المرحلة نلمس بوضوح اجتهاد النحاة وما بذلوه من جهد فكري ينمّ عن عبقرية العقل الناضج الذي ينفذ إلى دقائق الأمور..

وإذا ما نظرنا في تعامل النحاة مع لغات القبائل على تعددها واختلافها وجدناهم يراعون هذه اللغات التي بنوا عليها قواعدهم ، ويشيرون إلى ما هنالك من اختلافات بين هذه اللغات ، كما هو الشأن بين لغة الحجازيين والتميميّين ، فهم لم يهملوا هذه الاختلافات بين القبائل ، لعلمهم أنّ لغات العرب الفصحاء كلها حجّة . وبهذا يمكن القول إنّ المنهج الوصفي الاستقرائي التعليلي لدى النحاة لم يقتصر على لغة أو قبيلة دون أخرى ، وإنما كان عملهم مسحاً شاملاً على الرغم من تعدد القبائل واللغات..

لقد انطلق نحاة العربية من واقع اللغة بدءاً بالوصف والاستقراء ، مروراً باستنباط القواعد والأحكام وانتهاءً بالتعليل لما توصلوا إليه من النتائج ، وكان كل ذلك مستمدّاً من لغة العرب كما نطقوها واستعملوها . ولعلّ هذا ما يتميز به المنهج الوصفي في النحو العربي ، إذْ لا يُكتفَى عند القدماء بمجرد الوصف ، كما هو الشأن في المنهج الوصفي الحديث ، وإنما ينتقل من الوصف والاستقراء إلى التقعيد واستنباط الأحكام وتعليلها ؛ غير أنّ ذلك كلّه لا يخرج عن إطار استعمال العرب للّغة . وبهذا يمكن القول إنّ المنهج العربي في البحث النحوي منهج متعدد المناحي. وإذا كان من تأثير في هذا المنهج فإنما يكون لما عرفته العلوم الإسلامية والفقهية من تطوّر سابق في المنهج ؛ ولعلّ ما نجده من تأثّر أصول النحو العربي بأصول الفقه دليل على ذلك.

إنّ القواعد التي سنّها نحاة العربية الأوائل ليست من افتعالهم ، على الرغم ممّا يتجلّى فيها من اجتهادهم ، وإنما هي نتيجة حتمية أملتْها طبيعة اللغة ذاتها وأفضى إليها الاستقراء الصحيح لمختلف أنماط الكلام العربي ونماذجه الفصيحة كما جاءتْ بها الفطرة

والسليقة العربية ، لا كما أراد لها النحاة في قواعدهم ؛ لأنّ هذه القواعد مستنبطة من تلك الأنماط والنماذج العربية.. ولقد حاد بعض المتأخرين من النحاة عن هذا المنهج عندما تسرب المنطق والفلسفة إلى النظام النحوي فدخلتْه بعض القوانين التي استمدّوها من أصول المنطق ومناهجه..

المنهج التعليمي:

لم يغفل النحاة في تنظيرهم تلك الغاية التعليمية التي يلحظها الدارس من خلال طريقة تناولهم لمختلف الموضوعات والمسائل ومعالجتهم لها. غير أنّ وجود هذه السمة البارزة في التنظير النحوي لا يعني أنّ النحو العربي كلّه كان نحواً تعليمياً، بل إنّ جانباً منه لا يكاد يدركه إلاّ المتخصصون لما يكتنفه من الصعوبة في الأسلوب والمصطلح وما لى ذلك ممّا تميّزت به طريقة النحاة قديماً. وعلى هذا يمكن القول إنّ التنظير النحوي العربي له اتجاهان: أحدهما علمي والثاني تعليمي. وقد نجد هذيْن الاتجاهيْن متزامنيْن في بعض الأحيان، غير أنّ النحو العربي بدأ علمياً وانتهى تعليمياً، وذلك لعدة عوامل منها اتصاله في قرونه الأولى بعصور السليقة والفصاحة، كما أنّ غايات النحاة في أول الأمر لم تكن تعليمية ؛ وبعد تجاوز تلك المراحل الأولى وتوسّع الرقعة الجغرافية العربية ازدادت الحاجة إلى تعلُّم النحو مع الرغبة في ذلك من المقبلين على تعلُّم العربية والوافدين على الإسلام، إضافة إلى تشجيع الخلفاء للعلماء من أجل بسط أعمالهم وتبليغها للمتعلمين.. كل هذا وغيره كان من أبرز دواعي ظهور ما يمكن أن يسمى بالنحو التعليمي.

وقد كانت البداية الحقيقية للمنهج التعليمي في النحو مع أواخر القرن الثالث وأوائل القرن الرابع للهجرة. ونذكر من أعمال النحاة في هذا الشأن كتاب الموجز لابن السراج (ت 316م) وكتاب الجمل للزجاجي (ت 337هـ) وكتاب اللّمع لابن جني (ت 392) .. وغيرها. ومن الأعمال التي ظهرتْ في العصور المتأخرة بعد ذلك نذكر

على سبيل المثال كتاب الكافية لابن الحاجب (ت 464هـ) ونذكر من المتون ملحمة الإعراب للحريري (ت516هـ) وألفية ابن معط الجزائري (ت628هـ) ثم ألفية ابن مالك (ت 672هـ) ومن الأعمال الأخرى نذكر المفصل للزمخشري (538هـ) وارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي (ت745هـ) ومغني اللبيب لابن هشام الأنصاري (ت 761هـ).. إلى غير ذلك من الأعمال التي شملت مختلف الأساليب التعليمية كالمتون الشعرية والنثرية والمناهج المبسطة في شرح المسائل النحوية وإيضاحها، إضافة إلى الشروح والتعليقات التي أقيمتْ حول بعض المؤلفات الأخرى. وكانت الغاية الكبرى من كل هذه الأعمال هي تيسير ما جاء به سيبويه وأترابه.

ومما يمكن ملاحظته على هذا الاتجاه التعليمي هو أنّ جهود المتأخرين من النحاة انصبّتْ في مجملها على الشروح والإيضاحات على الرغم من وجود بعض الاجتهادات لدى بعضهم ، لكنّا لم تخرج في مجملها عن الإطار الذي رسمه الأوائل.

إنّ المنهج التعليمي الذي سلكه النحاة في المرحلة الثانية من التنظير لم يكن في الحقيقة إلاّ امتداداً لما كان عند أسلافهم في بدايات النحو ، غير أنّ فضل المتأخرين لا يُنكَر في تيسير القواعد الصعبة على الدارسين ، وتلخيص المطولات وإيضاح المسائل المستعصية ، وكان الهدف من كل هذه الأعمال واحداً يتمثل في تقريب المادة النحوية للمتعلمين وترسيخ نظريات السابقين بطريقة سهلة ميسرة . وقد بذل المتأخرون من النحاة جهوداً مضنية وجبّارة لتحقيق هذا الغرض.

والجدير بالذّكْر أن نتحدث عن أهمّ خصائص المنهج التعليمي ومزاياه الناتجة عن الاعتبارات التي كان النحاة يراعونها لئلاّ تذهب جهودهم سدى. فمن أبرز هذه الخصائص والمزايا أنّ النحاة تحاشوا الخوض في قضايا الخلاف كالذي ساد آنئذ بين مدرستي البصرة والكوفة ، وذلك بغية الابتعاد عن تعقيد المسائل النحوية حتى يسهل

على الدارس فهم القاعدة النحوية من غيْر إرهاق تسببه له تلك الخلافات التي تبتعد به عن الهدف. ولعلّ ممّا يدلّ على ذلك ما صرّح به ابن هشام في كلامه عن (ال التعريفية) بعد إيجازه لمذاهب النحاة فيها ، بقوله: " ... والاحتجاج لهذه المذاهب يستدعي تطويلاً لا يليق بهذا الإملاء. "([26]) وثمة إشارات متعددة لدى النحاة من هذا القبيل.

ومن مزايا هذا المنهج أيضاً ما قام به النحاة من فصل للشروح عن المتون الأصلية وتمييز هاته من تلك، ليتأتى للقارئ فصل النص عن شرحه وفهم مقصد صاحبه منه مع ما أضافه الشارح عليه.. ومن خصائص المنهج التعليمي في النحو العربي أنّ ثمة مفاتيح لا تخفى يلحظها المتصفح للكتب النحوية القديمة، بحيث تجعل القارئ يميّز بداية الفكرة من نهايتها ، كما يميز قول صاحب المؤلف من غيره. (قوله... قلت... فصل.... انتهى...). وهذا في حال المزج بين نص المتن والشرح في الصفحة الواحدة. فهذه المفاتيح هي التي تدل القارئ على الرأي وصاحبه.

ومن خصائص يعض الشروح على المتون أنها تشفع المادة النظرية بالتطبيق بقصد إيضاح المسائل المعقدة التي تحتاج إلى تبسيط. وهذه الظاهرة نجدها كذلك لدى أوائل النحاة منذ عصر سيبويه. فقد يأتون بالفكرة النظرية ثم يتبعونها بالمثال التطبيقي ، وقد يكون العكس.

وقد اشتملت الكتب التعليمية عند النحاة على كثير من النماذج الإعرابية، على اعتبار أن الإعراب أهمّ وسيلة تطبيقية من وسائل الإيضاح في النحو العربي.

وممّا يلاحظه المتتبع لمنهج النحاة أنهم ينطلقون عادة بصفة متدرجة من المسائل المسائل الجزئية إلى المسائل الكلّية ، ومن الأدنى إلى الأعلى. وهذه الظاهرة نلمسها من خلال طبيعة المؤلفات النحوية التي تبدأ في شكل رسائل أو كتب مصغرة مبسطة وصولاً إلى المؤلفات الكبيرة المتوسعة.

ومن جهة أخرى نجد أنّ أعمال النحاة تتفاوت في الموضوع الواحد، فقد يكون هناك اختلاف في درجة السهولة وطريقة التناول، ممّا يجعل بعض الأعمال أيسر من البعض الآخر . كما أننا قد نجد الكاتب الواحد يطرق الموضوع الواحد من عدة جوانب بغية تقريبه من المتعلمين وزيادة تيسيره لهم ، أو يؤلف أحدهم كتاباً أو يقدّم عملاً ثم يقوم باختصاره ثم شرحه للغرض نفسه.

وقد نجد في عناوين بعض الأعمال النحوية ما يدل على النهج التعليمي القائم على التسهيل والتيسير، كما هو الشأن في ألفية ابن مالك التي سماها "الكافية الشافية" وجعلها في حوالي ثلاثة آلاف بيت، ثم اختصرها في ألف بيت وسمّاها "الألفية" وما كان هذا الصنيع منه إلاّ دليلاً على إدراكه لطولها وتشعبها وصعوبة استيعابها؛ ولابن مالك أيضا كتاب "التسهيل" الذي يدلّ اسمُه على ما أراده مؤلفه ؛ وهناك كتاب" الإعراب عن قواعد الأعراب "لابن هشام، فقد حوّله إلى كتاب "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب" وذلك بعدما انطلق ممّا فيه وزاد عليه وهذّبه ليكون في متناول المتعلمين.

وبهذا يمكن القول إنّ النحاة لما أدركوا صعوبة النحو على المتعلمين عمدوا إلى تيسيره لهم ، فجاءت المختصرات بعد المطولات ، والشروح على المتون ، والتطبيقات على النظريات ، والتفصيلات على المجملات.. إلاّ أنّ هذا لا يعني أنّ كلّ ما قدمه النحاة في منهجهم التعليمي قد آتى أكله وحقق غايته للدارسين ، فقد ظلّ الكثير من المسائل النحوية ينتابه الغموض والصعوبة. إلاّ أنّه لا بدّ من مراعاة خصائص الأسلوب الذي سلكه قدماء النحاة ، إذْ كان في مجمله مناسباً لزمانهم، فإذا ما حكمنا على ذلك الأسلوب بمقاييس زماننا حكمنا عليه بالصعوبة والتعقيد..

المنهج العقلي المنطقي:

لما كان من الثابت تأثُّر النحو العربي بغيره من العلوم ولا سيما العلوم الإسلامية كالفقه والتفسير والحديث وغيرها ممّا أفاد منه نحاة العربية ، فإنّ هذا التأثُّر لا بدّ أن يطبع أعمالهم بطابعه، خصوصاً إذا علمنا أنّ النحاة كانوا من الفقهاء والمفسرين وعلماء الحديث والقراءات.

لكنّ النحو العربي بقي عربياً خالصاً في بداياته الأولى فلم يتأثر بالفلسفة والمنطق اليوناني إلاّ في العصور المتأخرة. وعلى هذا نقرر أنّ الصباغة الأولى للنظرية النحوية العربية قد تمت في بيئة عربية صافية لم تشبْها شائبة ، بحكْم أنّ علوم الفلسفة والمنطق لم تكن قد ترجمتْ بعْدُ. وهذا على غيْر ما يعتقده بعضهم من أنّ النحو العربي نشأ متأثراً بفلسفة اليونان، من غير تحقيق ولا تدقيق..

وإذا كان النحو قد نشأ نشأة فطرية قوامها الوصف كما بيّنّا آنفاً فإنه بفعل توسُّع الآفاق والأمصار كان لا بدّ من أن تهبّ رياح التأثير والتأثر في العصور اللاحقة ، إثر اتساع رقعة الدولة وتطورها وانتشار الثقافات وتقاطعها عبْر حركة الترجمة التي استوعبها الفكْر العربي واتخذها معْبراً إلى الثقافات الأجنبية ، كما كانت الثقافة العربية كذلك مؤثرة في غيرها من الثقافات. غيْر أنّ مفكّري الأمة وعلمائها عرفوا كيف يستفيدون من تراث غيرهم من الأمم والشعوب فأجادوا الأخذ بما يخدم ثقافتهم وتراثهم.

ولعلّ أبرز مظهر يتجلى فيه هذا التأثير هو تلك المذاهب الكلامية التي كان يتزعمها المعتزلة الذين أسهموا في إرساء دعائم الفكر العربي. وبما أنهم كانوا ينتهجون منهجا عقلياً في المبادئ التي يقوم عليها تفكيرهم فقد كان لا بدّ أن ينطبع الدرس النحوي –كغيره – بذلك الطابع العقلي المنطقي على اعتبار أنهم من علماء الكلام.

وقد كان هذا المنهج العقلي في النحو مغايراً في كثير من مواصفاته لما عهد عند أوائل النحاة. كما أنه كان منهجاً عامّاً في التفكير ولم يكن مقتصراً على البحث

النحوي، لذا فقد أملتْه عدة عوامل: منها ثقافة العصر التي أخذتْ تنتشر وتعمّ الأمصار ، وهي ثقافة دينية كلامية ؛ ومنها ظهور المذاهب الفلسفية وانتماء العلماء لهذه المذاهب ممّا يفرض عليهم التأثر بها في تنظيرهم النحوي ؛ ومنها شيوع أساليب الجدل بين العلماء الذين ينتمون إلى فرق مختلفة في معالجة القضايا الدينية ممّا انعكس على سائر العلوم ومنها النحو.

ويمكن القول إنّ هذا المنهج العقلي المنطقي الذي تأثر بالفلسفة اليونانية لم يُعرَف إلاّ بعد القرن الثالث الهجري ، وقد أشار أحد الباحثين إلى ذلك بقوله: " .. وأمّا السيرافي فقد تأثر أسلوبه بأساليب المتكلمين في الجدل ومحاولة الإقناع، كما تأثر بأساليب الفقهاء في بسط الموضوع واستقصاء مسائله ، أي أن السيرافي كان في نحوه متأثراً بثقافته الكلامية ، وهو من علماء الكلام ، وبثقافته الفقهية وهو فقيه..." ([27])

والسيرافي من الذين شرحوا كتاب سيبويه ، إلاّ أنّ منهج الشارح يختلف عن منهج المؤلف مع أنّ الموضوع واحد. ومن مظاهر هذا الاختلاف بين الأوائل ومن جاء بعدهم أنّ المتأخرين يقيمون تحليلاتهم النحوية على اصطناع جدل كلامي بين المؤلف ومن يحاول أن يعارضه في فكرته، فتراهم يقولون مثلاً : (فإن قلتَ..... قلنا.... ؛ فإن قال قائل... فالجواب على ذلك...؛ وربما اعتُرض على ذلك... فنقول....) إلى غير ذلك من أساليب الجدل والحوار بقصد تعليل الظواهر النحوية وإثبات صواب رأي المعلّل وخطأ رأي من سواه. وأضحي هذا النهج هذه سمة بارزة لدى النحاة بعد القرن الرابع ، ولم تكن هذه الظاهرة متكررة عند النحاة وحسب، وإنما عُرِفَتْ كذلك عند سائر العلماء كالفقهاء والمفسرين وغيرهم..

وقد تأثر النحاة المتأخرون بمصطلحات المنطق والفلسفة في تعريفاتهم ووضع الحدود للظواهر النحوية قبل الخوض في تفسيرها، كما أنهم كانوا يُكثرون من التعليلات

المنطقية ، ويحرصون على بيان الفروق في تحديداتهم. ولعلّ من أبرز مظاهر هذه الفروق ما نجده من استعراض لاختلاف نحاة البصرة والكوفة في المسائل النحوية ، وأبرز من كتب في ذلك ابن الأنباري في الإنصاف، وتبعه آخرون على النهج نفسه. وهذا النمط من البحث النحوي القائم على بيان أوجه الاختلاف بين العلماء إنما هو موروث من أساليب الفلاسفة والمتكلمين الذين يحرصون على نقاط التباين في آرائهم ومذاهبهم ، ويجعلون منها منطلقاً للحوار الجدلي.

ومن مظاهر هذا المنهج العقلي المنطقي في التنظير النحوي ما نلاحظه من أساليب التعليل التي يغالي فيها النحاة المتأخرون ، وذلك على غيْر ما نجده لدى الأوائل قبل القرن الرابع للهجرة لما كان الوصف والتفسير العلمي هو المسلك الذي اتبعه النحاة. ففي العصور المتأخرة صار التعليل ظاهرة بارزة لدى النحاة ، إذ لا بدّ أن يقوم استنباط الأحكام على التعليل كوجه من وجوه الاستدلال على القواعد التي يتوصلون إليها. بل إنهم يعمدون إلى تطبيق ذلك على آراء غيرهم من النحاة السابقين حتى يخيَّل للدارس أنّ هذا دأبهم ، وما هو كذلك، وإنما هو من عمل المتأخرين. فأنت تراهم يبحثون عن العلّة في كل ظاهرة من ظواهر النحو ، بل إنهم أحياناً لا يكتفون بالعلّة الواحدة، وهذا ما جعل بعض الباحثين يقف موقفاً معارضاً لهذا المنهج الذي يُغرق في التعليل على حساب الوصف.

ونحن نقول إنّ التعليل إذا كان نابعاً من طبيعة اللغة وواقعها مستمدّاً من حقيقة الظاهرة لأجل تفسيرها وبيانها في حدود ما يقتضيه التفسير فهو أمرٌ مستحسَنٌ أمّا إذا تجاوز حدود الظاهرة وطبيعة اللغة وواقعها إلى زيادة الافتراضات والتأويلات فإنّ ذلك يزيد من تعقيد هذه الظاهرة بما يجعلها تستعصي على الفهم. ولو نظرنا في تعليلات أوائل النحاة لوجدناها تختلف عن تعليلات المتأخرين التي آخذهم عليها بعض من جاء بعدهم

بدءاً بابن مضاء الأندلسي الذي ردّ عليهم تلك العلل الثواني والثوالث، مكتفياً بالعلل الأُوَل، وكانوا قد جعلوا منها عللاً تعليمية فقياسية فجدلية. ولا شكّ أنّ النحاة المتأخرين تأثروا في تعليلاتهم بأساليب المتكلمين الذين سلكوا منهجاً منطقياً فلسفياً لتقوية مذاهبهم وتعزيز مواقفهم وتدعيم حججهم في الجدل، فكانت عللاً مبتكرة في حقيقتها.

إنّ هذا المنهج العقلي الذي سلكه التنظير النحوي في مراحله الأخيرة قد فرضتْه عدة عوامل، كما أشرنا آنفاً، أبرزها انتشار المنطق الذي امتدّ تأثيره إلى عدة علوم ، ثم تأثر النحو بالعلوم الأخرى أبرزها علم الكلام والفلسفة والعلوم الدينية.وما كان للنحو أن يسْلَم من هذا التأثير دون سائر العلوم والفنون. غير أنّ هذا لا يعني توقف مسيرة الإبداع في التنظير النحوي ، بدليل أنّه قد ظهر من النحاة المتأخرين مَن أجاد في البحث النحوي ، سواء أكان ذلك في فهم آراء سيبويه وتفسيرها أم في تحليل الظواهر النحوية بما يتجاوز الحدود المنطقية لدرجة أن منهم مَن تفرّد ببعض الآراء وخالف بعض النحاة، كما نجد لدى رضي الدين الاستراباذي في شرحه لكافية ابن الحاجب. فنحن نلاحظ إبداع الشارح على الرغم من أنّ تأثر المؤلف بالمنطق يبدو جليّاً.. ونجد مثل ذلك لدى ابن هشام الأنصاري، وعند بعض نحاة الأندلس.

ومحصول القول في هذا الشأن أنّ الدرس النحوي بدأ عربياً خالصاً في قرونه الأولى (قبل القرن الرابع) ثم ما لبث أن خضع لسنّة التأثير والتأثر فدخله المنطق كما دخل سائر العلوم الأخرى . وعلى هذا نودّ أن نؤكّد بطلان ما يُرمَى به النحو العربي في عصوره الأولى من تأثره بفلسفة اليونان ومنطقهم. وإنّ المتتبع للتنظير النحوي لدى الأوائل ليلحظ بوضوح هذه الأصالة في الفكر النحوي العربي خلال مرحلته الأولى..

- **الهوامش:**

1. ينظر مثلاً : مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي : ص11 وما بعدها ؛ وطبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحي : 12/1 وطبقات النحويين واللغويين للزبيدي : ص12 ، والمزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي: 398/2 وما يليها..
2. ينظر سيبويه : الكتاب – تح: عبد السلام هارون / ط1 – بيروت (1991م) 431/4 وما بعدها..
3. ينظر ابن الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف : 543/2
4. ابن الأنباري : الإغراب في جدل الإعراب . ص45 ؛ والاقتراح للسيوطي . ص152 .
5. ابن الأنباري : لمع الأدلة . ص95 وما يليها..
6. المصدر نفسه . ص93
7. ابن خلدون : المقدمة . ص470
8. ابن سلام الجمحي: طبقات فحول الشعراء :14/1 ؛ والزبيدي: طبقات النحويين واللغويين: ص31 .
9. ديوان الفرزدق : 21/2
10. البغدادي : خزانة الأدب : 237/1
11. يرجع إلى هذه الأمثلة في مصادر اللغة والأدب كخزانة الأدب للبغدادي ، ومعجم الشعراء للمرزباني ، وطبقات فحول الشعراء لابن سلاّم الجمحي ، وطبقات النحويين واللغويين للزبيدي .. وغيرها.
12. التعريفات للجرجاني : ص150
13. د/ محمد سمير نجيب اللبدي : معجم المصطلحات النحوية والصرفية – مؤسسة الرسالة – بيروت: ص160
14. ينظر : التعريفات للجرجاني : ص150 وما بعدها..
15. معجم المصطلحات النحوية والصرفية: ص160
16. المرجع السابق: ص161
17. د/ عبد العليم بوفاتح : دراسات في اللغة – دار كليوباترا للنشر – القاهرة – ط1 (1429هـ/2008م) ص31
18. أحمد أمين : ظهر الإسلام – دار الكتاب العربي- بيروت – ط5 (1388هـ/1969م) مج2 ؛ 210/4-211
19. د/ عبد العلبيم بوفاتح : دراسات في اللغة : ص32
20. د/ كريم حسين ناصح الخالدي: مناهج التأليف النحوي – دار صفاء للنشر والتوزيع – عمان – الأردن – ط1 (1427هـ/2007م) ص34
21. ينظر كتابه: ارتشاف الضرب.
22. ينظر كتاب سيبوية: تح: عبد السلام هارون – وكتبة الخانجي: 19/1
23. ينظر تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة: تح: السيد أحمد صقر- المكتبة العلمية – بيروت (1981م)
24. ينظر : د/ عبده الراجحي : فقه اللغة في الكتب العربية : دار النهضة العربية : 1974م. ص180 وما بعدها
25. تمتد هذه الفترة في البوادي إلى القرن الرابع ، أمّا في الحواضر فتمتد إلى القرن الثاني.

26. ابن هشام: قطر الندى وبلّ الصدى: ص109

27. د/ مازن المبارك: الرماني النحوي: ص44 وما يليها.

*****